جامعة بغداد – مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية– قسم الدراسات السياسية الإقليمية والدولية

علاقات العراق الاقتصادية مع دو الجوار وسبل تطويرها

م.د خلف لطيف علي

Khalaf.l@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص :

يعد الأمن الإقتصادي مكوناً أساسياً رئيساً من مكونات الأمن القومي لأي دولة في العالم، وأصبحت حماية الأمن الاقتصادي لا تقل أهمية عن حماية أراضيها من العدوان الخارجي، الأمر الذي دفع دولاً كبرى لوضع إستراتيجيات تحقيق الأمن الاقتصادي ، واقليمياً تتدافع العديد من الدول في صراع وتنافس من أجل السيطرة على الحصة الأكبر من موارد الطاقة والغذاء والماء والتحكم في منابعها ومصادرها والسيطرة على مراكز إمداداتها جيوسياسياً إن لزم الأمر .

تتعرض مصادر الطاقة والماء والغذاء وطرق إمدادها اقليمياً لتحديات ومخاطر عدة، لذا وجب أن يؤخذ الأمر بالجدية اللازمة لحماية مصادرها وسلامة إمداداتها بصياغة إتفاقيات ومواثيق دولية واقليمية تضع آليات وقوانين واضحة لتفعيلها مع الضوابط ، وربما العقوبات المناسبة لمخترقيها ، لأجل أن يتحمل المجتمع الدولي حماية مصادر الطاقة وسلامة نقلها خاصة وثمة علاقة واضحة وتكاملية ذات طبيعة تأثيرية بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي السياسي .

المقدمة :

تأخذ الطاقة دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية والإجتماعية وهي مقياس ومؤشر لنمو الدول ، ويزداد إستهلاك الطاقة كلما تطورت الدولة ، وأن توفر وتنوع مصادر الطاقة شرط مهم للنمو، ويجب على الدولة مواجهة التحديات في مجال الطاقة والعمل على تطوير مصادرها المختلفة ما بين الطاقة المتجددة وغير المتجددة والحفاظ على مقدراتها وثرواتها الطبيعية والبيئية، والعمل على تقليل الإعتماد الكلي على الواردات النفطية وإيجاد موارد جديدة للطاقة وتحسين كفاءة إستخدامها وعمل إستثمارات جديدة لإحداث سيطرة وتحكم بشأن الطاقة بصفة عامة .

ومن التحديات التي تواجه العراق مستقبلاً هي تدخل دول الجوار في الشأن العراقي إقتصادياً وسياسياً وأمنياً ، حيث ينظر إلى تأثير تلك الدول على الشأن الاقتصادي بأنه المشكلة الأكبر في ظل وجود قوات الاحتلال الأمريكي داخل العراق ، وتعاظمت هذه المشكلة بعد أن رحلت قوات

الاحتلال الأمريكي من العراق ، لأن بعض هذه الدول إنتعش إقتصادها على حساب مشاكل العراق، والدليل على ذلك تصريحات بعض المسؤولين السوريين بأن 50% من الصناعات السورية والمنتجات الزراعية تصدر إلى العراق، ووصل حجم التبادل التجاري مع تركيا إلى 13 مليار دولار في السنة وبما يعادل 25% من مجمل حجم التبادل التجاري مع دول العالم خلال عام 2011م ، وكذلك الحال مع إيران ، وأن سلة الغذاء العراقية تعتمد بما نسبتهُ 85% على منتوجات دول الجوار.

إن من أخطر العقبات والمشكلات التي تواجه العراق حالياً وفي المستقبل قيام بعض دول الجوار بسرقة النفط العراقي في المناطق الحدودية بينها وبين العراق، وذلك بقيامها بعمليات الحفر المائل والأفقي، وهذا يؤدي إلى خسارة كبيرة للعراق تقدر بمليارات الدولارات سنوياً . فضلاً عن التجاوز على أراضي العراق وحدودهِ ومياهه الإقليمية، وكذلك سياسات دول الجوار المتعلقة بالمياه والتي أضرت بالعراق كثيراً وسوف تصبح أهم المشاكل مستقبلاً إذا لم تعالج ، لأنها تتعلق بالأمن الغذائي والوطني للعراق . والذي سنتناولها في إحدى المحاور .

مشكلة البحث هي على شكل سؤال هو : هل يعاني العراق من ضعف في البعد الاقتصادي الأمني تجاه الجوار الإقليمي؟

فرضية البحث : يمكن صياغة فرضية من تسائل مشكلة البحث مفادها أنهُ العراق يعاني فعلياً من ضعف في البعد الاقتصادي الأمني تجاه دول الجوار الإقليمي ، وهناك مؤشرات تربط بين ضعف الأداء الاقتصادي الأمني للعراق وجواره الإقليمي .

أهمية البحث : أنهُ يعطي تصوراً أمنياً إقتصادياً عن حالة التنافس الإقليمي حول العراق ودور العراق في ذلك .

هيكلية البحث : ووفق ماتقدم من تساؤلات وإفتراضات يمكن أن تتضمن دراستنا المحاور التالية :

1- محددات الأمن الاقتصادي وأثرها في قوة الدولة .

2- الحراك السياسي الإقليمي وأثرهُ في الأمن الاقتصادي العراقي .

3- الجوار الإقليمي (فواعل التأثير وموقع الأمن العراقي فيها) .

لكن بطبيعة الحال لقد تم إعداد هذا البحث للمشاركة في مؤتمر مركز الدراسات الإستراتيجية لعام 2024 ، حيث أن المدّة الزمنية التي تعطى لكل مشارك لا تستوعب كل محاور الهيكلية ، ويمكننا أن نتطرق إلى محورين فقط .

المحور الأول : محددات الأمن الاقتصادي وأثرها في قوة الدولة .

هناك ثلاثة موارد إقتصادية تؤثر على مستوى الأمن الاقتصادي :

1- توافر الموارد المائية من مصادر محلية أو من دول جوار .

2- الموارد المعدنية (الطبيعية) .

3- الموارد الصناعية ، أي القدرة الصناعية للدولة .

وتختلف الدول في توافر هذه الموارد وحجمها وأمكانيات إستثمارها لكل مورد على حدة ، او مجتمعة ، ويتم قياس ذلك بالنظر للمؤشرات او (القطاعات) التي يتم من خلالها دراسة هذا العنصر الاقتصادي وتحديد تأثيره في الأمن الاقتصادي من جهة والأمن الوطني من جهة أخرى[1] .

وسنتناول هنا أبرز المحددات الاقتصادية المؤثرة بالأمن الاقتصادي ومنها:

1- **الأمن المائي :**

تعد المياه أهم المصادر الداخلة في سيرورة الإقتصاد العالمي ولأنها تعد عصب الحياة للإنسانية جمعاء ، ويعد العراق كونهُ دولة مصب أكثر المتضررين من السياسات المائية التي تنفذها دول المنبع المجارة للعراق (تركيا وإيران) نتيجة المشاريع والبرامج التي تنفذها كلا الدولتين على نهري دجلة والفرات، دون مراعاة لحقوق العراق التاريخية بمياه الأنهر المشتركة معاً ، لا سيما نهري دجلة والفرات، حيث كان يطلق عليه بلاد ما بين النهرين أو بلاد الرافدين . والذي أقيمت على مياههِ أولى الحضارات الإنسانية .

وأن إعتقاد دول مثل العراق وسوريا ومصر والمغرب بأن إمتلاكها لإمكانيات مائية كافية لتحقيق الأمن المائي فهذا إعتقاد خاطئ ، إذ أن الأحداث المتواترة أثبتت هشاشة هذه الأمكانيات ، من خلال إدراك حقيقة أن الأمن المائي يقع ضمن قائمة التحدي الإقليمي من دول أخرى مثل إيران وتركيا وأثيوبيا و (إسرائيل) في سد حاجة تلك الدول من الماء عن طريق إستيراده من تركيا ، وهذا يؤدي إلى مزيد من التبعية بكل أشكالها . وإذا وافق العراق على مشاريع المياه الإقليمية التركية والإيرانية، يعني الموافقة على تهديد الأمن المائي بمفهومة الجغرافي ، ويقصد منه زيادة حالة الإعتماد على معونات الغذاء ، وخاصة من الجوار الإقليمي ، إذ يجب التدقيق أكثر في

---

1 – جميل مطر و علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1979 ، ص26 .

آثارها السياسية والإقتصادية والإجتماعية على الأمن الوطني العراقي . بينما لم يثبت لغاية الآن أن الدول العربية التي تقبلت مثل هذه المشاريع قد حققت شيئاً نت الإكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ، بل العكس أدت إلى هدر في الزراعة المحاصيل الأساسية كالقمح والشعير والرز وغيرها ، ثم التوجه لإنتاج محاصيل غير أساسية أخرى[2] .

لقد إستقر مفهوم الأمن المائي كهدف إستراتيجي في قناعات الدول كافة ، مثلهُ في ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي . وأن حماية مصادر المياه وتوفير الأمن المائي للعراق يحتاجان إستراتيجية توفير التدابير اللآزمة لمعالجة النقص المائي، إذ وصل العجز داخلياً إلى (13.2) مليار م^3 سنوياً عام 2023م ، فيما كان (10.6) في العام 2020م ، ويتوقع أن يصل (15.2) عام 2025م ، و إلى (21.1) مليار م^3 عام 2030م .

إن تلك السياسات تشكل تحدياً يواجه العراق في تنمية مجتمعهِ ، ولها آثار سلبيه على واقع المياة في العراق ، ليس من حيث الكمية للعراق فقط، إنما من حيث نوعية هذه المياه ، مما ينعكس سلباً على التنمية الزراعية بالعراق.

وعليه فإن كل التوقعات تشير إلى إنخفاض أكبر في مياه دجلة والفرات، لاسيما بعد إستكمال كافة المشروعات المخطط أنشائها من قبل دول الجوار المتشاطئة، ومن ثم فأن الموقف يشير إلى خطورة الوضع المائي في العراق، لاسيما إذا ما علمنا أن العراق يعتمد بشكل أساسي على المياه السطحية في تنمية إنتاجه الزراعي الذي يستهلك حوالي 85% من تلك المياه المستخدمة فيه .

2- **الأمن الغذائي :**

تتزايد أهمية الأمن الغذائي بشقه الأقتصادي مع جوانب الأمن القومي الأخرى ، لا سيما في الوقت الحاضر ونحن نلحظ أن نقص الغذاء هو نقص بأمن البشرية كلها، مما يضاعف خطر هذه المشكلة ، التزايد المضطرد لسكان العالم ، وبالأخص في الدول الأكثر فقراً ، وبالنتيجة زيادة السكان الذين يعانون الجوع وسوء التغذية[3] .

ويتمثل الأمن الغذائي بقدرة الدولة على تأمين حاجات شعبها الضرورية من الغذاء إنتاجاً والإحتفاظ بمخزون إستراتيجي أوقات الأزمات ، وما فتئت الدول واسعة النفوذ وبإستخدام الغذاء كسلاح إستراتيجي لتحقيق مكاسب سياسية ولبسط النفوذ على غيرها من الدول ، وكثيراً ما هددت

---

2 – عبد المنعم المشاط ، الأمن القومي أبعاده ومتطلباته ، مركز البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص30 .

3 – علي المحروسي ، المياه العربية تطلعات ومعطيات إستراتيجية ، مؤتمر الأمن المائي العربي ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، المؤتمر الثامن ، القاهرة ، 2000 ، ص38 .

دول كبرى أخرى أصغر منها أو كبرى مثلها بقطع المعونات الغذائية ووقف تصديرها لها إذا لم تتماشى ومصالحها[4] .

وعليه فإن تأمين الغذاء ذاتياً يجعل الدولة بعيدة عن الضغوطات المخلة بأمنها الغذائي وتتخذ قراراتها السياسية بأريحية وإستقلال . وأن الإعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء بالذات يشكل تهديداً مباشراً للأمن الوطني والقومي في بعده الاقتصادي موضوع البحث ، لأن إحتمالية إيقاف المساعدات لأسباب قد تكون سياسية أو عسكرية أو إقتصادية واردة بكل الأحوال، لذلك ينبغي عدم الإعتماد عليها إلآ بقدر آمن قدر المستطاع .

أسباب الإنكشاف الغذائي للعراق تجاه دول الجوار الإقليمي :

أ- الشحة المائية التي تنعكس على القدرة الإنتاجية الزراعية والصناعية .

ب- ارتفاع معدلات النمو السكاني المتسارع مع حجم سكاني متوسط يعاكسهُ إنحدار في البنية التحتية اللآزمة للإنتاج الغذائي وإنخفاض الدخل الفردي وتباين توزيعهُ ، بالرغم من وجود وفورات هائلة بالدخل العام للدولة .

ت- شيوع النمط الإستهلاكي يمثل فيه الغذاء المادة الإستهلاكية الرئيسة ، الأمر الذي يوجه زيادة الدخل الحاصلة إلى الغذاء أكثر من أإي سلعة أخرى ، مع سوء إستغلال الموارد الزراعية المتاحة ، إذ يبلغ حجم الأرض المستغلة فعلياً للإنتج الزراعي خمس مساحة الأراضي القابلة للزراعة .

ث- ضعف الإستثمار في تطبيق وتطوير البحوث الزراعية ، وعدم إستقرار السياسة الزراعية ، الأمر الذي أدى إلى ضعف الإستثمارات في القطاع الزراعي الذي يُعد غير مربح بالمرة من وجهة نظر محلية[5] .

حيث نتج عن هذا الإنكشاف الغذائي فجوة غذائية ، كان لها نتائج سلبية نذكر منها :

- إضطرار العراق لتخصيص مبالغ إضافية للإنفاق على الواردات الغذائية ، مما أوجد ضغطاً على ميزان المدفوعات مما يجعلهُ مضطراً لقروض خارجية .
- ارتفاع أسعار الغذاء أثّر على مستوى إستهلاك الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل ، مع تزايد أهمية الدعم المالي المخصص من الحكومة لتخفيض أسعار المنتجات الغذائية الضرورية، مما يضغط على موازنتها العامة .

---

4 – مدحت أيوب ، التبعية والأمن القومي العربي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1985 ، ص50 .

5 – عبد الغفار عبدالصادق الدويك و طه عبد عثمان الفراء ، أزمة المياه والأمن القومي العربي ، الملتقى العلمي لإستراتيجية الأمن المائي العربي ، جامعة نايف للعلوم البيئية للفترة (19–21 /2001/12) ، الرياض ، ص ص8–9 .

- تزايد تكرار الأزمات والمعوقات الغذائية ، أدى إلى تزايد تبعية القرار الحكومي للضغوطات الخارجية .
- تحول الغذاء إلى سلاح إستراتيجي على المستوى العالمي في موازاة سلاح النفط وإستنزاف الفوائض النفطية بفاتورة الغذاء المتصاعدة[6] .

3- أمن الطاقة ومسارات البترول العالمية :

إن أمن الطاقة بالمعنى التقليدي هو (أمن المعروض منها) ، بالتركيز على طرق توفير الإنتاج الكافي من مصادرها الإنتاجية وبأقل التكاليف ، ويتحقق أمن الطاقة حال توفر مورد مستدام للطاقة وبأسعار مناسبة، ولذا كانت التدخلات العسكرية والسياسية للدول الكبرى في الدول المنتجة للطاقة تحقيقاً لهذه المطالب . ويركز مفهوم أمن الطاقة على ما هو معروض منها، لأن إنخفاض العرض في الأسواق الدولية يؤدي إلى زيادة في أسعار الموارد المختلفة من الطاقة كالبترول والغاز وسينعكس حتماً على الأمن الاقتصادي للدول المستهلكة.

وتثار تساؤلات حول كيفية إيجاد آليات واضحة للسعر العادل، ومن يحدد ويتحكم في هذا السعر، وكيفية الوصول اليه ليلبي رغبات الدول المنتجة والدول المستهلكة، فالسعر المناسب للدول المستهلكة قد لا يناسب الدول المنتجة التي تطمح لزيادة السعر ، بالأخص إذا علمنا إن أهم الدول المنتجة هي الدول النامية، التي عادة ما تكون معتمدة بشكل رئيسي على عائدات تصدير تلك الموارد في أمنها القومي الاقتصادي كالعراق التي هو ميدان بحثنا هذا ، في وقت أن الدول المستهلكة ترغب بسعر منخفض، فالسعر المرتفع يقلل مستويات الرفاهية إبتداءً ويثقل عليها إقتصادياً ، فكلا السعرين المنخفض والمرتفع لموارد الطاقة يشلان عاملاً مهماً لأمن الطاقة[7] .

أ- مفهوم أمن الطاقة :

إن ارتفاع أسعار مواد الطاقة وعلى مدى طويل لا يصب دائماً في مصلحة الدول المنتجة، لما لهُ من آثار سلبية على التكامل التجاري والإستقرار الدوليين ؛ لأن ارتفاع أسعر تلم الموارد سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف صناعة المنتجات القابلة للتبادل التجاري الدولي ، مما سيؤثر على الدول المنتجة لموارد الطاقة المختلفة والتي ستستورد تلك السلع بأسعار أعلى وبإضطراد متزايد ، وهذا ما

---

6 – عبد الغفار عبدالصادق الدويك و طه عبد عثمان الفراء ، مصدر سبق ذكره ، ص18 .

7 – المصدر نفسه ، ص21 .

حدث في عام 2008م ، والأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الأمريكي والإقتصاد العالمي ، وكشف عن تلك العلاقة التأثيرية التبادلية بين الدول المستهلكة والدول المنتجة[8] .

وتتمحور مفاهيم أمن الطاقة حول دورين أساسيين :

- مستهلكي الطاقة : أن أول أولويات مستهلكي الطاقة من الدول الصناعية هي تجنب نقص أو إنقطاع إمدادات الطاقة وضرورة تنويع مصادرها ، وتامين البنية التحتية للدول المنتجة للمساعدة في إيصاله للأسواق .
- منتجي الطاقة : يرون أن أمن الطاقة يكون من خلال الوصول لأسعر مناسبة للجميع في أسواق الطاقة العالمية ، مع وجود أسوا ق مستهلكة وتطوير البنية التحتية لمنشأتها النفطية[9] .

ب – تحديات أمن الطاقة :

يرتبط أمن الطاقة ببعض من التحديات التي لها آثار واضحة على إستراتيجيات أمن الطاقة العالمية والإقليمية ، مما يدفع بالدول لتبني سياسات إمتلاك الأدوات المختلفة والتي تتفق مع الأوضاع المختلفة . ومن أبرز التحديات الداخلية والخارجية[10] :

- حدوث تغيرات سياسية وأمنية جوهرية في الدول المتجة للطاقة والبترول .
- التهديدات الأمنية التي يتعرض لها موظفيها ومنشأتها وثورات التأميم .
- تهديدات ناتجة من مصالح سياسية ، بتغير في قوانين عقود الإستثمار .
- الصورة السلبية لدى الشعوب بحق الشركات العالمية والتي توصف بأنها شركات عدوة للشعوب وسارقة لخيراتها.
- إختلال توازن العرض والطلب في أسواق الطاقة العاليمة ؛ بسبب زيادة إستهلاك الطاقة وبالأخص النفط والغاز ، وتزايد النمو السكاني العالمي وخاصةً بدول شرق آسيا كالصين والهند وأندنوسيا ، مما يزيد الضغط على موارد الطاقة المتاحة بكل أنواعها ، والتي لا تلبي الطلب العالمي المتزايد سنوياً .

---

8 – بكر مصباح ، الأمن القومي العربي وتوازن القوى الإستراتيجية في ظل المتغيرات العربية والدولية ، شؤون عربية ، العدد 88 ، كانون الأول 1996 ، ص19 .

9 – أحمد سلطان ، أمن الطاقة المفهوم والتحديات ، منصة المصري الجديد ، مركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ، 15 / آذار / 2018 . http://marsad.ecss.com.eg/68263/

10– المصدر نفسه .

القيود التي تحصل على إمدادات الطاقة المختلفة : وتصنف إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي[11]:

- قيود الحضر ، وتنشأ من فرض دولة مستهلكة قيوداً على إستيراد من دولة منتجة معينة كالعقوبات الأمريكية على إيران .
- إعاقة تصدير ، بفرض قيود على الصادرات ، عندما ترغب دولة أو مجموعة دول منتجة فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو إستراتيجية .
- إعاقة لإسباب قهرية ، عندما لا يستطيع المنتج تصدير إنتاجه من الطاقة ؛ وذلك نتيجة لظروف داخلية أو خارجية ، مثل الحرب والأوبئة العالمية ومنها الظروف التي مرَّ بها العراق منذ عام 2003م، صعوداً وتكرار الهجمات الهجمات الإرهابية في بعض المناطق ، التي إستهدفت الطاقة والبنى التحتية ، وهذا الأمر إستشرى في منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الماضي وخصوصاً في سوريا والعراق وليبيا .

4- التغير المناخي والسياسات العالمية :

قد يبدو للوهلة الأولى أنهُ لا رابط بين البعد الاقتصادي الأمني وموضوع التغير المناخي ، بل بين الجغرافية السياسية وعامل التغير في المناخ ، ولكن مع التقدم العلمي والتطور الفكري المتسارع في إحتواء قضايا العالم الحساسة وتبويبها بإتجاه المصالح الدولية ، فأن فكرة دراسة أثر المتغير المناخي في إقتصاديات الدول ومن ثم واقعها الأمني الجيوسياسي أصبحت واقعاً ملموساً ومؤثراً في السياسة الدولية والإقليمية .

وإنطلاقاً من ذلك وتماشياً معهُ نتناول بشكل بسيط أثر المتغير المناخي العالمي وأثرهُ الاقتصاد والسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط وعلى العراق وجواره الإقليمي من خلال تناول :

1 – التغير المناخي وتطبيقاته الجيوسياسية :

أن العالم يواجه مخاطر غير مسبوقة جراء تغير المناخ ، وأن كل منطقة تتأثر بهِ تمثل جرس إنذار للبشرية، ونظراً لحجم حالة الطوارئ المناخية لم يكن هناك مفر من أن تتجاوز تداعياتها حدود المجال البيئي لتمس المجال الاجتماعي والسياسي . ومع أن تغير المناخ نادراً ما يكون السبب الرئيسي لأي نزاع، إلا أنهُ قد يشكل عاملاً مضاعفاً لسوء العلاقات الإقليمية والجوار الجغرافي بشكل عام ، مع تفاقم مواطن الصعف الكامنة وتزايد المظالم القائمة بين الدول .

---

11 – عبدالجبار إسماعيل إبراهيم ، مسارات أنابيب الطاقة في الإستراتيجية الدولية : التعاون والصراع ، مجلة الحقيقة ، العدد46 ، المجلد 17 ، بغداد ، أيلول 2018 ، ص417 .

لقد أصبح فهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والإستجابة لها من أولوية إستراتيجية لصانع القرار السياسي العراق ، وهذه المخاطر وثيقة الصلة بالعلاقات الإقليمية لتعلقها بظروف بيئية تؤثر بالإنتاج ، وهي تخلِّف آثاراً متباينة حسب المناطق والمجتمعات المحلية ما يتطلب إجراء دراسات وإستجابات متكاملة ؛ لأنها تؤثر على قوة الدولة بطرق مختلفة[12] .

2- تطرف المناخ :

أن الظروف المناخية المتطرفة الأزمات الجيوسياسية كانت المحرك الرئيسي للأزمات الغذائية ، ولكن آثار هذه الأسباب تتفاوت بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، فكانت معظم الأزمات التي أثرت على إنتاج المحاصيل ناتجة عن الظروف المناخية القاسية، مما عزز المخاوف بشأن مدى حساسية النظم الصالحة للزراعة للتقلبات المناخية في جميع أنحاء العالم . فمثلاً ما يخص العراق ، أخذت مسألة العواصف الترابية الهابة في العراق وجواره الإقليمي جزء لابأس بهِ من التأثير على طبيعة العلاقة بين العراق وإيران وبين العراق وتركيا وحتى بين تركيا وإيران ، فقد جرت مفاوضات وعقدت إتفاقيات بشأن مكافحة التصحر والعواصف الترابية وضرورة أن يأخذ كل طرف بمسؤولياتهِ في مكافحتهما والعوامل المسببة لهما والدول التي تنشأ فيها . والظاهر إن العراق هو أقل البلدان إلتزاماً بالأتفاقات من جهة الوفاء بمتطلبات العمل لتقليل التصحر وآثاره عليه وعلى دول الجوار، وأنهُ تكبد بسبب ذلك مبالغ طائلة دفعت للدول المتضررة ومنها إيران بعد جولات من التفاوض وظروف أثرت على علاقتهِ بها وبالجوار الإقليمي ككل[13] .

المحور الثاني : الحراك السياسي الإقليمي وأثرهُ في الأمن الاقتصادي العراقي

1- **نزيف البترول العالمي** : تعد منطقة الشرق الأوسط والعراق بضمنها منتج ومصدر للنفط في العالم ، وقضية الطاقة ذات بعد عالمي لا ينحصر بالشرق الأوسط فقط، لذا فالعلاقة التبادلية بالإنتاج والتصدير ترتبط بمحددات دولية للدول المستهلكة والمهتمة بأنسيابية تدفق الطاقة لأسواقها ومصانعها . ومنذ مطلع الألفية الثالثة عمدت الإدارة الأمريكية إلى الحديث علناً عن ضرورة توفر التدفق اللازم للطاقة الآمنة، وفتحت لأجل ذلك أبواب التفاوض مع دول بحر قزوين لتأمين مسار الطاقة من جهة ولإبعادها عن الخط الروسي والصيني المنافس من جهة أخرى[14] . ومعلوم أن

---

12 – فيليب سيبيل لوبيز ، الجغرافيات السياسية للبترول ، ترجمة نجاة الصليبي الطويل ، مكتبة مؤمن قريش ، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة ، 2013 ، ص ص64-67 .

13- تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، آب / 2021 ، متاح على الرابط http://www.ipcc.ch/report/sixthassessment reportworking group3

14 – محمد الحداد ، تغير المناخ والنزاعات السياسية وراء صدمات العالم الغذائية ، تقرير على الجزيرة نت ،

المتحكم بسوق الطاقة ليس الدول المنتجة وحدها ، بل هناك الأطراف الدولية الفاعلة وراء إستهلاك الطاقة، وهي الدول الصناعية الكبرى والتي أهمها الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعدها الصين وروسيا ودول وتكتلات أخرى .

إن نظرة إلى جدول التصاعد في إستهلاك الطاقة العالمي مع إنخفاظ كميات الإنتاج المحلي للدول الصناعية تؤشر وبوضوح حجم الألحاح عليها للتدخل بقضية الإنتاج من جهة، ويفسر لنا أثر ذلك التدخل على الواقع الأمني الاقتصادي الذي تكون من متحكماته الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها العالمية تجاه منطقة الشرق الأوسط من جهة ثانية .

وفي الوقت الذي تسهم بهِ منطقة الشرق الأوسط بحوالي 79% من إحتياطي النفط العالمي ، وحوالي 24% من إنتاجه مع أفضلية عالمية في ظروف الإنتاج والتسويق ، فإن الدور الجيوبولتيكي لهُ يعد هامشياً بالتأثير، بل ومتأثراً سلبياً بمعطيات العالم الأخرى كالغذاء والسياسة ، وهذا ما يدفع بالقول أن عمليا إستخراج النفط وتصديرهُ على هذا النحو يعد نزيفاً إقتصادياً أكثر منهُ تجارة متكافئة ذات ميزان تجاري رابح أو متعادل بأقل تقدير[15] .

إن ما يصح قولهُ على دول منطقة الشرق الأوسط يصح أكثر عند الحديث عن العراق الذي يعد بلد ريعي يقوم إقتصاده على المنتج الواحد (النفط) والذي يخضع لتقلبات السوق التي تكاد تكون شهرية بعد أن كانت لفترات أطول فيما مضى من السنوات. وتعد مشكلة السلعة الواحدة مركبة في حالة العراق ، ففي الوقت الذي لا يتوفر بديل عن إيجاد المدخولات اللازمة لإدارة متطلبات الدولة وفعالياتها المختلفة ، فلا بديل للعراق عن الإنتاج المستمر والتصاعدي في حال وجود أزمة أسعار عالمية أو كساد بالمنتج لفترات الوفرة ، إن هذا الأداء الاقتصادي البدائي يعد نزيفاً وطنياً بالثروة القابلة للنضوب مستقبلاً ، والتي لا يقابلها أو يتماشى معها مخطط إقتصادي فعال محلياً وإقليمياً ، فتذبذب السعر العالمي للنفط لا يؤثر بالمدى المتوسط على دول فيها خطط للأمن الاقتصادي كالسعودية والإمارات العربية المتحدة وحتى على المدى القريب لدول أخرى أقل حجماً إقليمياً كالكويت وقطر والبحرين[16] .

يفاقم من حدة هذه المشكلة بشكل كبير ربط العراق مع إقتصاد الدول المجاورة في مجال الطاقة وبالأخص إيران التي تزوده بالطاقة ، ثم أعقبها بإتفاقيات الربط الخليجي مع السعودية

---

http://www.ajazeera.net/news/science/2019/1/30 .

15 – فيليب سيبيل لوبيز ، مصدر سبق ذكره ، ص75 .

16 – بكر مصباح تنيره ، مصدر سبق ذكره ، ص20 .

والكويت وكذلك تركيا والأردن ، لأن ما كان يحذر منهُ من التبعية والضعف في الأداء الاقتصادي الأمني للدولة من ناحية الإعتماد على مصدر الدخل الوحيد وتهاوي الاقتصاد الإنتاجي أصبح مؤكداً بتوزيع الإعتماد في أمن الطاقة على دول أخرى تحكمها تقاطعات وتوافقات مع العراق أو مع بعضها ، مع ضياع القيمة الفعلية التي يتمتع بها العراق كبلد منتج عالمي للنفط .

2- **طرق التجارة الدولية (قرباً أو بعداً) ودورها في الأمن الاقتصادي العراقي .**

تلعب طرق التجارة الدولية دوراً مهماً في إعطاء قيمة الدولة الاقتصادية وبحجم مشاركتها والإستفادة منها ، وبما يتعلق بتأثير الطرق التجارية ودورها في الأمن الاقتصادي العراقي وجوارهِ الإقليمي فيكون بإتجاهين[17] :

أ- الطرق البرية : وتعد بحالة العراق كونه دولة شبه قارية الأكثر أهمية في التواصل مع دولالجوار ولا سيما بنقل البضائع والمنتوجات التي يحتاجها فيما بعد عام 2003م ، أكثر من أي وقت مضى ، ومن الواضح أن حجم التبادل السلعي مع إيران وتركيا هو الأكثر تأثيراً في ذلك ، إذ تستحوذ هاتين الدولتين على ما نسبتهُ 40% من حجم تجارته مع كل الدول الأخرى (عدى النفط)[18] .

ظهرت بعد عام 2010 م ، طروحات الربط السككي والطرقي بين الشرق (الصين) والغرب (أوربا) مروراً بمنطقة الشرق الأوسط والتي يمثل العراق ممراً سهلاً وقريباً لها في المنطقة الواقعة بين الخليج العربي وبحر قزوين، وأستأثرت فكرة العقود الصينية الرخيصة والمنافسة في البناء والأعمار بإهتمام صانع القرار العراقي كثيراً، لكن ربط هذه المشاريع ذات البعد الاقتصادي المهم مع مشاريع الأحلاف الإقليمية أدخل العراق وإقتصاده بالتبعية لدول الجوار وبالأخص إيران أو الولايات المتحدة وحلفائها الأقل تأثيراً كالسعودية والأمارات أو تركيا على نحو مختلف . وأدت هذه التقاطعات والتجاذبات الإقليمية بين الشرق والغرب إلى توقف العمل بفاعلية في مشاريع التكامل الاقتصادي كميناء الفاو أو الربط السككي مع إيران ، فضلاً عن فتح المنافذ الحدودية بشكل تجاري واسع مع الكويت والسعودية ومن ثم مصر لاحقاً .

ب- الطرق البحرية : لا تقل الطرق البحرية أهمية لتجارة الدولة عن البرية بل وتتفوق عليها بمزايا معروفة كالحجم والأمان وقلة التكاليف ، وفي حالة العراق فإن إطلالتهُ البحرية غير الملائمة لحجمه ولحجم تجارته ، فضلاً عن الأرث الجيوسياسي مع دول الجوار جعلتهُ أسير الجوار الإقليمي

17 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة ، مجلس تقييم الطاقة العالمية ، نيويورك ، 2018 .

18 – جميل مطر و علي الدين هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص62 .

المتحكم بهِ ، فأن التنافس على السيادة في شط العرب مع إيران والتسابق على بناء ميناء إستباقي لطريق الحرير الصيني مع الكويت قد أثر على العلاقات مع هاتين الدولتين لحد كبير . وأن بعض التنافس غير المتكافىء يدفع بالدولة إلى إتخاذ مواقف التنازل والتغاضي عن مصالحها إرضاء لمتطلبات الجوار الإقليمي وليس لمصلحتها[19].

إن دراسة عامل طرق النقل وقوة تأثيره أفضى إلى بروز ضعف جيوبولتيكي عراقي تجاه الجوار الإقليمي المتنامي التأثير على حساب جيوسياسية العراق الذي أصبح يستورد متطلباته من إيران والكويت براً وبحراً ، وشبه عاجز عن توسعة مداه الاقتصادي ليستفيد من كامل حقوقه الاقتصادية ، مما يضيف عمقاً آخراً في الضعف الجيوبولتيكي للبعد الاقتصادي الأمني في هذا الجانب[20] .

3- أزمة المياه والأمن القومي المضطرب .

كان العراق وإلأى وقت قريب في مأمن من مشاكل شحة المياه وتذبذب سقوط الأمطار بفعل المتوفر من مياه نهري دجلة والفرات ، وكانت الحكومات المتعاقبة تعد مسألة الأمن المائي أولوية في سياساتها الخارجية مع الجوار الإقليمي التركي والإيراني . لكن ومع ظهور أزمات الجفاف العالمية وقلة تساقط الأمطار لسنوات متتالية ولضعف سياسة الإدارة المائيةالحكومية بدت تظهر أزمات شحة المياه وتأثيرها على الزراعة والحياة العامة مما يعد مؤشراً لتهديد أمنها الاقتصادي ، يضاف إلى ذلك ويزيد من حدتهُ السياسات المائية لدول الجوار بإقامة مشاريع السدود والخزانات وقطع الأنهار عن الجريان بإتجاه العراق والتعدي على حصتهُ المائية سواء من تركيا أو إيران ، وإنخفاض إيرادات العراق المائية بمعدا يصل إلى مليار متر مكعب سنوياً ، مما يؤدي لخفض الإيرادات عند الحدود من (43.7) مليار متر مكعب عام 2015م ، إلى (28.5) مليار متر مكعب بحلول عام 2035م[21] ، وإعتبار قضية المياه جزء من الميزان التجاري بين هذه الدول ، والعراق يمر في ظاهرة إبتزازية صريحة قلما تقبل بها الدول .

---

19 – نوار جليل هاشم و أمجد زين العابدين طعمة، مؤشرات التبعية الإقتصادية للعراق ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة البحث القانوني والسياسي ،العدد 1 ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 2016 ، ص16 .

20- نيفين مسعد وآخرون ، حالة الأمة العربية (2007 -2008) ، ثنائية التثقيف والإختراق ، مركز الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2008 ، ص42 .

21 – نوار جليل هاشم و أمجد زين العابدين طعمة ، المصدر السابق ، ص18 .

4- مظاهر تأزم الأمن الاقتصادي العراقي22 :

- إنخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة .

إذ يبلغ نصيب الفرد العراقي من المياه المتجددة الواردة للعراق أو الموجودة فيه 1057م^3 ، وهو أقل من المعدل العالمي بكثير والذي يبلغ 7600م^3 ، بل وأقل من مستوى الفقر المائي المحدد عالمياً 1200م^3 ، وتفاقم السياسات الإقليمية وبالأخص التركية والإيرانية من الصعوبات المحتملة على المدى القريب والمتوسط ، إذ يتوقع تدني حصة الفرد العراقي من المياه إلى نصف ما عليه أعلاه لتصل إلى 547م^3 [23] . مما ينذر بتلاشي معيار الأمن الاقتصادي المائي بشكل كبير .

- إستنزاف الموارد المائية الجوفية .

سواء لإعتبارات الشحة بمصادر المياه الواردة للعراق أو لإعتبارات مكانية ، فإن إستخراج المياه الجوفية بالآبار المحلية تجري منذ خمسينات القرن العشرين ، وهو أمر سبب تناقصاً في كميات المستخرج منها وإرتفاع الملوحة فيه ، مع تدني كميات الهاطل المطري سنة بعد أخرى ، وكلها أفضت إلى تضرر الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية الضروريو لمعاش السكان ، مما أعاد دور الإنتاج والتسويق والتحكم بهما بيد الفاعل الإقليمي .

- التلوث البيئي .

ويشمل ذلك ، تلوث المياه القليلة اصلاً أو تلوث التربة والبيئة المجاورة لها ، وتلعب السياسات غير الإكتراثية لدول الجوار الإقليمي في الحاق الأذى عمداً بالبيئة العراقية من خلال تجفيف منابع المياه أو توسعة مناطق الحظر على الغابات والأحراش الحدودية بحجة مكافحة عناصر التطرف والإرهاب ، كالتحرك التركي في شمال العراق لأبعاد قد تصل لمئات الكيلو مترات المربعة وما يصاحبها من عمليات عسكرية مؤذية للبيئة بشكل مباشر .

نتائج البحث :

1- يعد الأمن الاقتصادي ضرورياً للأمن القومي للدولة وحمايتهُ لا تقل أهمية عن حماية أراضيها من العدوان الخارجي .

---

22 – أحمد السهيل ، الحصص المائية للعراق بين فكي تركيا وإيران ، صحيفة الأندبندنت البريطانية ، الجمعة 30 تشرين الأول /2020، https://www.independentaraabia.com/node/164831 .

23 – محمود زنبوعة ، الأمن المائي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد1 ، المجلد 23 ، 2017 ، ص181 .

2- تلعب الطاقة والغذاء أدواراً حيوية في الحياة الاقتصادية والإجتماعية ، وهي مقياس ومؤشر لنمو الدول وإستقرارها ، وأن تنوع وتوفر مصادر الطاقة والغذاء شرط مهم لأمنها الاقتصادي .

3- إن مفهوم الأمن الإقليمي إشكالي مركب على مستوى الدولة أو المحيط الجيوسياسي ، ويتركز الاهتمام على الأمن الوطني كتصور أضيق، وعلى الأمن العالمي كتصور أشمل دونما إيلاء الأمن الإقليمي أهميتهُ، بل وعدَّهُ جزء منهما أصلاً ، على أن النظام الإقليمي لا يعد ثابتاً ، بل هو في تطور وتغير بفعل محددات ذاتيه داخلية وخارجية .

4- تؤثر ثلاثة موارد إقتصادية على الأمن الاقتصادي وهي الموارد المائية والموارد المعدنية (الطبيعية) والموارد الصناعية ، وتختلف الدول في توافر هذه الموارد وحجمها وإمكانيات إستثمارها بالنظر للمؤشرات أو القطاعات التي يتم من خلالها دراسة هذا العنصر الاقتصادي وتحديد تأثيره في الأمن الاقتصادي وعلى مستويين داخل وخارجي .

5- إن الإعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء بالذات يشكل تهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي الوطني والقومي ؛ لأن إحتمالية توقف المساعدات واردة بكل الأحوال ، ولذلك ينبغي عد الإعتماد عليها إلا بقدر آمن .

6- للظروف المناخية القاسية والأزمات الجيوسياسية دور رئيسي في الأزمات الغذائية التي أثرت على إنتاج المحاصيل، مما عزز المخاوف الأمنية المتصلة بالمناخ لتعلقها بظروف بيئية تؤثر بالإنتاج ووثيقة الصلة بالعلاقات الإقليمية ، والإستجابه لها أولوية إستراتيجية لصانع القرار السياسي العراقي .

7- تعد مشكلة السلعة الواحدة (النفط) مركبة في حالة العراق، فإذا لا يتوفر بديل عن إيجاد المدخولات اللآزمة لإدارة متطلبات الدولة وفعالياتها المختلفة ، فلابد من الإنتاج المستمر والتصاعدي في حال وجود أزمة أسعار عالمية أو كساد بالمنتج لفترات الوفرة .

8- إن دراسة عامل الطرق والنقل وقوة تأثيرها بين وجود ضعف جيوبولتيكي عراقي تجاه الجوار الإقليمي على حساب جيوسياسية العراق الذي أصبح يستورد متطلباتهِ من إيران والكويت براً وبحراً وشبه عاجز عن توسعة مداه الاقتصادي ليستفاد من كامل حقوقه الاقتصادية ، مما يضيف عمقاً في الضعف الجيوبولتيكي للبعد الاقتصادي الأمني .

المصادر .

1 – جميل مطر و علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1979 .

2 – عبد المنعم المشاط ، الأمن القومي أبعاده ومتطلباته ، مركز البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993.

3 – علي المحروسي ، المياه العربية تطلعات ومعطيات إستراتيجية ، مؤتمر الأمن المائي العربي ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، المؤتمر الثامن ، القاهرة ، 2000.

4 – مدحت أيوب ، التبعية والأمن القومي العربي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1985 .

5– عبد الغفار عبدالصادق الدويك و طه عبد عثمان الفراء ، أزمة المياه والأمن القومي العربي ، الملتقى العلمي لإستراتيجية الأمن المائي العربي ، جامعة نايف للعلوم البيئية للفترة (19–21 /2001/12) ، الرياض .

6 – بكر مصباح ، الأمن القومي العربي وتوازن القوى الإستراتيجية في ظل المتغيرات العربية والدولية ، شؤون عربية ، العدد 88 ، كانون الأول 1996 .

7– أحمد سلطان ، أمن الطاقة المفهوم والتحديات ، منصة المصري الجديد ، مركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ، 15 / آذار / 2018 . http://marsad.ecss.com.eg/68263/

8 – عبدالجبار إسماعيل إبراهيم ، مسارات أنابيب الطاقة في الإستراتيجية الدولية : التعاون والصراع ، مجلة الحقيقة ، العدد46 ، المجلد 17 ، بغداد ، أيلول 2018 .

9 – فيليب سيبيل لوبيز ، الجغرافيات السياسية للبترول ، ترجمة نجاة الصليبي الطويل ، مكتبة مؤمن قريش ، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة ، 2013 .

10– تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، آب / 2021 ، متاح على الرابط http://www.ipcc.ch/report/sixthassessment reportworking group3

11 – محمد الحداد ، تغير المناخ والنزاعات السياسية وراء صدمات العالم الغذائية ، تقرير على الجزيرة نت ، http://www.ajazeera.net/news/science/2019/1/30 .

12– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة ، مجلس تقييم الطاقة العالمية ، نيويورك ، 2018 .

13– نوار جليل هاشم و أمجد زين العابدين طعمة، مؤشرات التبعية الإقتصادية للعراق ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة البحث القانوني والسياسي ،العدد 1 ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 2016 .

14– نيفين مسعد وآخرون ، حالة الأمة العربية (2007 –2008) ، ثنائية التثقيف والإختراق ، مركز الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2008 .

15– أحمد السهيل ، الحصص المائية للعراق بين فكي تركيا وإيران ، صحيفة الأندبندنت البريطانية ، الجمعة 30 تشرين الأول /2020، https://www.independentaraabia.com/node/164831 .

16– محمود زنبوعة ، الأمن المائي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد1 ، المجلد 23 ، 2017 .